
سنوات الحِصار
السِجلّ الأسود للأمريكان في العراق
2003-1991
الطليعـة العربية في تونس
لا تراجع بل خطوة الى الأمام
منشورات الطليعـة
جويلية 2004

سنوات الحِصار : السِجلّ الأسود للأمريكان في العراق

منشورات منظمة الطليعة العربية في تونس
جويلية 2004

قليلون يعلمون عن حرب الاستنزاف التي شنّتها الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا ضد العراق منذ آذار/ مارس 1991 وحتى 19 أيلول/ سبتمبر 2002، التي جعلت من أرض العراق مجالاً مفتوحاً للغارات الجوية والصاروخية التي دمرت منشآت حيوية وقتلت المدنيين. حرب استمرت 12 عام تقريباً وأصبحت إما خبراً منسيّاً في الاعلام [illegible] للعالم بأنّ الحرب العسكرية ضد العراق والتي بدأت عام 1991 لا تزال مستمرة. وهي حرب في العام 1999، خصّص البنتاغون 200 طائرة عسكريّة و19 بارجة بحريّة و22 ألف جندي لمواصلة الحرب اليومية ضد العراق بتكلفة مليار دولار في السنة. وتكفي الاشارة إلى أنّ مثل هذه القوة كانت أكثر من كافية لاسرائيل لشنّ حروب على عدّة دول عربيّة في آن واحد. ومن ناحيتها خصّصت بريطانيا أيضاً قوة ضاربة مهمة لمشاركة أميركا في هذه الحَرب. كما أنّ القوات الأميركية جواً وبراً وبحراً ضربت العراق بما يفوق 88 ألف طن من المواد المتفجرة خلال شهر شباط/ فبراير وبداية آذار/ مارس 1991. وهذه الكميّة تفوق 500 بالمئة حجم المواد المتفجرة في القنابل الذريّة التي أسقطتها الطائرات الأميركية على هيروشيما وناكازاكي.

اثنان من الصواريخ الأميركية «الذكيّة» أصابا ملجأ للمدنيين في حي العامرية في بغداد يوم 12 شباط/ فبراير 1991 فقُتل 400 شخص حرقاً على الفور، حيث أحدث الصاروخان حريقاً رفع الحرارة داخل الملجأ إلى 900 درجة فهرنهايت. لقد قامت بعثة من منظمة «أصوات في البريّة» الأميركية المناهضة للحرب بزيارة حي العامرية في آذار/ مارس من العام نفسه. وسجلت راهبة أميركية هي «كاثي كيلي» بعض مشاهداتها: «أوصلتنا إلى الحي سيارة تابعة للصليب الأحمر الدولي... شاهدتُ منازل تحيط بما تبقّى من الملجأ وعليها يافطات سوداء كُتب عليها باللون الأبيض أسماء ضحايا المجزرة الأميركية. وقفتُ أحدّقُ في المكان وشرعتُ في البكاء، حتى شعرتُ بيد صغيرة تشدّني من كمّي، فإذا بها طفلة عراقية



جميلة تبتسم لي. «أهلاً وسهلاً» قالت الطفلة بالانكليزية. ثم شاهدتُ سيدتين عراقيتين تتشحان بالسواد وتعبران الطريق باتجاهنا. فظننت أنهما بصدد إبعاد الطفلة عني. ولدى وصولهما سارعت بالقول بالكلمات العربية القليلة التي أعرفها: «أنا أميركية وأنا آسفة». ولكنهما أجابتا بسرعة: «لا لا لا، نحن نعرف أنكِ لا تمثلين الحكومة الأميركية وأنّ الشعب الأميركي لن يفعل هذا الشيء مطلقاً ضدّنا». لم أشعر بهذا المقدار من التفهم في أي مكان في العالم. كانت الكهرباء مقطوعة في بغداد هذا اليوم، ففكرت أنّ انقطاعها أفضل حتى لا يشاهد العراقيون على التلفزيون نشرة أخبار اليوم من أميركا. فقد سُئل هذا الصباح الجنرال كولن باول (أصبح فيما بعد وزيراً للخارجية في عهد بوش الابن)، عن رقم العراقيين الذين قُتلوا في الغارات على العراق فأجاب: «أنّه رقم لا يهمني أبداً». ثم سألتُ الأطفال إذا كانوا يعتقدون أنّ جريمة قصف حي العامرية ستتكرر في العراق. فأجابوا جميعاً: بالطبع ستتكرر! أكثر من ذلك يحصل كل يوم بفعل العقوبات» .

في التسعينيات أصبحت السياسة الأميركية تجاه العراق كمن يسقط طائرة مدنية بـ300 راكب لإنقاذها من خاطف واحد.

الحصار الاقتصادي والنفط مقابل الغذاء

في الفترة الممتدة من آب/ أغسطس 1990 وحتى أيار/ مايو 2003، خضع شعب العراق لحصارين الأول دولي تقوده الولايات المتحدة إلى أعلى درجات القسوة بذريعة القرارات الدولية والثاني داخلي يقوده النظام[1]. فعملت الولايات المتحدة على معاقبة الشعب بحجة مكافحة نظام صدّام واستغل النظام المواجهة مع أميركا ليسيء إلى شعبه. والحقيقة أن العراق ليس أول دولة صدرت قرارات دولية بحقها إذ أصدر مجلس الأمن عشرات القرارات بحق اسرائيل حول القضية الفلسطينية ولم ينفّذ أيّ منها، ولكنه كان أول دولة في التاريخ تتعرض

---

(1) Thabit Abdullah, *Dictatorship, Imperialism, and Chaos: Iraq Since 1989*, Zed Books, London, 2006, pp. 71-87.



لهذا التطبيق الوحشي لقرارات مجلس الأمن وإلى هذا المستوى من المغالاة في العقاب؛ فالحظر الذي شرعته القرارات الدولية تحول إلى عقاب قاتل لبلاد الرافدين(1).

فالسلاح الأكبر لمعاقبة العراق هو تدميره تحت ذريعة نزع أسلحة الدمار الشامل الذي من أجله تأسّست لجنة خاصة للأمم المتحدة (أونسكوم) في 18 نيسان/ ابريل 1991. وبمساعدة الوكالة العالمية للطاقة الذريّة سعت اللجنة إلى البحث عن الأسلحة وتدميرها، وكان في طاقمها علماء أسلحة كيمياوية وبيولوجية ودبلوماسيون وخبراء أسلحة من عشرين بلداً والحجة أنّ العراق يهدد جيرانه بهذه الأسلحة ويجب نزعها منه. أما مصير ملايين العراقيين فهذا لم يكن من شأن الأسرة الدولية، بل إنّ ما بدأ كانهيار اقتصادي عشيّة نهاية الحرب مع لإيران عام 1988، أصبح كارثة إنسانية بكل أبعادها بعد نهاية حرب الكويت عام 1991(2).

في الشهر الأول الذي تلا الغزو العراقي للكويت عام 1990 أعلن الصليب الأحمر الدولي أنّ الحصار على العراق مناقض للقانون الدولي لأنّه يمنع الغذاء والدواء من دخول العراق، فعدل مجلس الأمن من حدة القرار 661 القاضي بالعقوبات والحظر الاقتصادي، وأعلن «أنّ مجلس الأمن قرر السماح باستيراد إمدادات محددة للاستعمال الطبي، وفي حال الظروف الانسانية، استيراد المواد الغذائية». وترك مجلس الأمن مسألة تحديد «الظروف الانسانية» التي يُسمح بموجبها استيراد الغذاء للجنة منبثقة عنه. ومع أنّ القرارات الدولية ارتبطت جميعها بمسألة احتلال العراق للكويت، إلا أنّ الولايات المتحدة لم تكتف بخروج الجيش العراقي من الكويت بل قامت وخلال ستة أسابيع في كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير 1991 بتدمير البنية التحتية العراقية في طول البلاد وعرضها، وشملت الجسور ومحطات الطاقة والري والصرف الصحي و«أعادت البلاد إلى العصور الوسطى» كما وعد

(1) جيف سيمونز، التنكيل بالعراق، العقوبات و القانون والعدالة، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998. جيف سيمونز، استهداف العراق، العقوبات والغارات في السياسة الأميركية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003. آلان ميشال وفابيان فوابيه، العراق الخطأ، دار الفارابي، 2001.

(2) Clark, Ramsay, War Crimes, A Report on U.S. Crimes Against Iraq, Washington D.C., 1992.

القادة العسكريون الأميركيون، ووصل الاحتقار الغربي للحياة العربية أن الجنرال نورمان شوارتزكويف عبّر عن كرهه لشعب العراق بالقول «أتمنّى أنهم يتضورون جوعاً وعطشاً»[1]. وزاد في الطين بلّة أنّ العراق مُنع من تصدير النفط إلا بكميات ضئيلة، وهو مصدر عيشه الأساسي، فبقي وضع الدمار على حاله حتى العام 2003.

بدأ الشعب العراقي يقتصد في الغذاء ويقنّن استعمال الطعام ابتداء من 2 أيلول/ سبتمبر 1990. وفي 16 أيلول/ سبتمبر 1990 صوّر الرئيس بوش الأزمة حول الكويت بأنّها «صراع بين العالم أجمع وشخص واحد هو صدّام حسين، وليس عندنا أي مشكلة مع الشعب العراقي» وصبّ هذا التصريح طبعاً في نطاق البروباغندا ضد العراق لأنّ الحرب كانت ضد العراق وكان صدّام حجة لتدمير البلاد. فبالتنسيق مع الرئيس المصري حسني مبارك صوّر الاعلام الغربي الرئيس العراقي بأنّه وحش بشريّ لا يمكن التفاوض معه. ولم يكن الحظر الاقتصادي سلاحاً سياسياً بيد مستعمليه بل كان عقاباً غير مبرر للشعب العراقي؛ إذ لم يكن مبرراً أنّ اللجوء إلى القوة العسكرية كان دوماً خيار أميركا الأول إذا كانت فعلاً تؤمن أنّ الحظر يعطي نتيجة ما. ولكنّها في الحقيقة أجازت لنفسها استعمال كل الوسائل المتاحة لإركاع شعب العراق[2].

لم تغمض عين المجتمع الدولي عن الفقر والجوع والتدهور المعيشي في العراق، بل جمع المراقبون تقارير مفصّلة عن المعاناة. وبعد ستة شهور من نهاية حرب الكويت، اعترفت الأمم المتحدة بالأزمة الانسانية ومنحت الحكومة العراقية رخصة لشراء الغذاء والدواء بقيمة ملياري دولار قابلة للتجديد ما أصبح يعرف باسم برنامج النفط ـ مقابل ـ الغذاء الذي منح الولايات المتحدة وحلفاءها صلاحيات واسعة في تقرير ما يحق وما لا يحق للعراق استيراده. حتى أنّ البرنامج وزّع المبلغ حسب الأوجه التي رآها مناسبة: جزء للمحمية الكردية في الشمال وجزء لتمويل لجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة وجزء لتعويض الكويت وجزء لشراء الغذاء وجزء لشراء الأدوية، الخ. وفرض البرنامج على العراق

(1) The Independent, 9 September 1990.

(2) Charles Tripp, *A History of Iraq*, Cambridge, Cambrdige University Press, 2002, pp. 259-264.



تقديم «مكافأة» لتركيا، التي قدمت تسهيلات للولايات المتحدة، من خلال إجباره ضخ نفطه عبر أراضيها لكي تجني الأرباح. والحقيقة أنّ ميزانية اللجنة الدولية استهلكت نسبة كبيرة من عائدات النفط العراقي فقد أقامت شبكة ميدانية لموظفين دوليين وعلماء وديبلوماسيين استهلكوا ملايين الدولارات شهرياً على حساب الشعب العراقي، ووصلت رواتب بعض الموظفين الدوليين داخل العراق إلى أكثر من 100 ألف دولار في السنة، في حين تدهور راتب الموظف العراقي في القطاع العام إلى بضعة دولارات في الشهر.

في البدء رفضت حكومة العراق البرنامج لأنّه يلغي سيادة العراق على نفطه ويهدد عيش العراقيين في بلد يستورد نسبة 65 بالمئة من غذائه (مع أنّ أراضيه خصبة وشاسعة) و80 بالمئة من أدويته على الرغم من تقدّمه العلمي في الصناعات الكيميائية والبيولوجية. وسعى العراق إلى تحسين شروط برنامج النفط مقابل الغذاء ولكن أميركا ومعها بريطانيا رفضتا أي تعديل، ولم يكن في أولويات الاهتمام الأميركي مصير الشعب العراقي ومصلحته، إذ كان بالامكان تحسين ظروف الناس باطلاق حريّة استيراد الغذاء والأدوية مع شدّ الحزام على النظام ولكن هذا لم يحدث. بل كان الأهم، كما قالت واشنطن مراراً، نزع أسلحة العراق. حتى أنّ مسألة عدم تعامل صدّام مع لجنة التفتيش بالدقة التي تريدها واشنطن أدى مراراً إلى إصدار قرارات دولية جديدة ضد العراق (من نص القرار 707 لمجلس الأمن: «على العراق إفساح المجال للجنة التفتيش بدخول أي موقع تختاره وبدون شروط).

وأمام رفض العراق القبول ببرنامج الغذاء وعناد واشنطن عدم تحسين الشروط، دفع الشعب الثمن، فحتى أساسيّات الحياة بدأت تنعدم من مياه الشفة إلى الكهرباء وبدأ التقنين على نطاق واسع وعاش العراقيون من دون كهرباء لفترات تتراوح بين 18 و22 ساعة يومياً، ومتى تأمنت التغذية فلم تكن لتتجاوز الساعتين أو الثلاث. وتعطلت معظم وسائل المواصلات العامة من أوتوبيسات وقطارات وعَجزَ ذوو الدخل المحدود عن التنقل بسبب عدم امتلاكهم للسيارة. وحتى نظام الصحة العامة انهار ومعه تدهورت العناية والاستشفاء فانحدر معدل الأطباء إلى عدد السكان حتى أصبح بين الأدنى في العالم (طبيب واحد لكل

40 ألف مواطن). بينما اختفت الأدوية وخصوصاً المضادات الحيوية (Antibiotics) التي شكل غيابها تهديداً للحياة.

وخلال عام من نهاية حرب الكويت وصل تأثير الحصار إلى درجة انقطاع الورق، فاستعمل الموظفون الوثائق الحكومية القديمة ليدوّنوا على المساحات الفارغة، ما هدد مستوى التوثيق في الحكومة. ولكن هذا الأمر لا يقارن بالمرحلة التي تلت سقوط بغداد في نيسان/ ابريل 2003 حيث عمد الأوباش إلى اقتحام الوزارات والأبنية العامة وحرق ملفاتها وتجهيزاتها، وكلها تمثّل البنية الحيوية لاستمرارية دولة العراق بعد الغزو، وأنّ النيّة الأساسية كانت تدمير دولة العراق وليس اسقاط النظام.

وطرقت المجاعة أبواب العراقيين في التسعينيات إلى درجات لم يعهدوها سابقاً ولا حتى في أيام الامبراطورية العثمانية، فاكتفت العائلات بنصف كميات الطعام وعانى ملايين الأطفال من سوء التغذية، وانتشرت الأمراض بسبب انهيار المرافق الصحية ولم تعد هناك جهة تجمع النفايات فغطت الشوارع أكوام الزبالة، وانتشر المتسوّلون وجامعو فضلات المزابل. ولقد درج المثقفون العراقيون على هواية الكتب التي ميّزتهم عن الدول العربية الأخرى وأمضوا عمراً في جمع الكتب النادرة واللوحات الثمينة من بيروت والقاهرة وأنحاء العالم وجلبوها إلى منازلهم في العراق. ولكنهم في التسعينيات وجدوا أنفسهم يبيعونها رخيصة ليشتروا الطعام والحاجيات الأسياسية. وبسبب ضآلة كمية الطعام التي حصلت عليها العائلات العراقية من شبكة التوزيع بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء، اضطرت إلى شراء الأغذية من الأسواق بأسعار مرتفعة جداً ابتلعت 80 بالمئة من مداخيل هذه العائلات.

في 14 نيسان/ ابريل 1995، أصدر مجلس الأمن القرار 986 الذي أوجد صيغة دائمة لبرنامج النفط مقابل الغذاء يخوّل العراق بموجبها تصدير كميات من النفط بقيمة ملياري دولار كل ستة شهور لشراء سلع إنسانية من أغذية وأدوية، ولكن تحت إشراف لجنة دولية من الأمم المتحدة. وطبعاً لم تستلم الحكومة العراقية أي مال، بل تمّ إيداع عائدات النفط في حساب مصرفي في بنك باريس في نيويورك. وبعد تردد دام عام كامل، وافقت حكومة

العراق على القرار ووقّعت مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة في 20 أيار/ مايو 1996. ولم يتحسن الوضع بعد ذلك إذ كانت مفاعيل القرار تنفذ على أي حال قبل صدوره[1]. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1997، ظهرت بوادر تحسن جديد في الموقف الدولي عندما خرج كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة بمشروع قرار يستند إلى حقائق الموت اليومي في العراق، يقضي بالبنود التالية:

أولاً، مضاعفة قيمة برنامج النفط مقابل الغذاء من ملياري دولار إلى 4 مليارات.

ثانياً، تُدفع هذه الأموال للعراق كل ستة أشهر.

ثالثاً، تؤجّل عملية دفع التعويضات للدول المتضررة من حرب الخليج حتى يتمكن العراق من مواجهة الأزمة الانسانية الاقتصادية. ولم يوافق مجلس الأمن على كل مقترحات أنان ولكنّه سمح بزيادة المبلغ كل سنة ابتداء من العام 1998 حتى وصل إلى حدود 10 مليارات دولار في السنة.

وعمدت اللجنة المشرفة على برنامج النفط مقابل الغذاء إلى توزيع المبلغ كالتالي:

53 بالمئة لشراء الغذاء والدواء والحاجيات الانسانية لـ15 محافظة في العراق.

30 بالمئة تعويضات عن حرب الخليج وخصوصاً للكويت.

10 بالمئة لتغطية نفقات نشاطات الأمم المتحدة المختلفة في العراق من لجنة التفتيش إلى لجنة الحظر إلى الهيئات الأخرى، ولبعض عمليات الترميم في المنشآت النفطية.

13 بالمئة للامدادات الانسانية من غذاء ودواء وخدمات للمحافظات الثلاث في الشمال.

بموجب هذا التوزيع للعوائد، حصل 22 مليون عراقي في 15 محافظة يشكلون 87 بالمئة من السكان على 50 بالمئة من المبلغ الاجمالي، في حين حصل 3 ملايين عراقي في 3 محافظات في الشمال على 13 بالمئة. وهذا يعني أنّ حصة الفرد في الشمال زادت

(1) Wlliam Polk, *Understanding Iraq*, New York, HarperCollins, 2005, pp. 164-166.



50 بالمئة عن حصة الفرد في المناطق الأخرى من العراق. وبالاضافة إلى هذا البرنامج، تمتع الشمال بمعاملة تفاضلية في عدة أمور. وعلى سبيل المثال تولى برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة توزيع الغذاء والدواء في الشمال فكان هدفه الرئيسي هو أن تحصل العائلات المحتاجة على 100 بالمئة من حاجتها. أما في الجنوب فلم تكن نشاطات البرنامج تغطي أكثر من 20 بالمئة من حاجة العائلات. ومن أسباب هذا الوضع أنّ البرنامج تأسّس في البداية لانعاش الشمال عام 1989، ولذلك اتجهت جميع التبرعات العالمية إلى مناطق الأكراد واستمرت هكذا.

كذلك لم تكترث المنظمات التابعة للأمم المتحدة للاختلاف الشاسع في توزّع السكان بين المحافظات الثلاث في الشمال وباقي المحافظات في الوسط والجنوب حيث يقطن معظم سكان العراق. وعلى سبيل المثال أن منظمة يونيسيف التي تعنى برفاهية الطفل خصّصت 39 موظفاً لنشاطاتها في الشمال، حيث 13 بالمئة من سكان العراق، و45 موظفاً في الجنوب حيث أغلبية السكان. وشحنت اليونيسيف ما قيمته 528 ألف دولار من المساعدات الانسانية إلى العراق في شهر أيلول/ سبتمبر 1996، ولكنّها وزّعت ما قيمته 316 ألف دولار في محافظات الشمال الثلاث و212 ألفاً في المحافظات الخمس عشرة الباقية في الوسط والجنوب.

هذا الاهتمام الاستثنائي بالشمال والتركيز على مساعدة الأكراد سمح للمنظمات غير الحكومية وبعثات برنامج النفط مقابل الغذاء أن تتجه نحو ترميم البنية التحتية في الشمال بعكس الجنوب الذي عانى من الإهمال وشحّ المساعدات. وهذا الخلل في توزيع الرعاية على المناطق سمح للدعاوى الأميركية والبريطانية بالقول إنّ شمال العراق الذي لا يخضع لنظام صدام لا يعاني من الحظر الاقتصادي، في حين أنّ الوضع الانساني في المناطق الأخرى الواقعة تحت سيطرة النظام يتدهور. وساعد هذا الوضع الولايات المتحدة باتهام الحكومة العراقية بهدر المساعدات وإساءة استعمال برنامج النفط مقابل الغذاء، بدليل أنّ لا وضع إنسانياً طارئاً في الشمال. وما زاد الوضع سوءاً في المحافظات الخاضعة للسلطة المركزية، أنّ القوات الأميركية والبريطانية قامت بتدمير البنية التحتية العراقية عام 1991 أثناء



حرب الخليج. ثم أجهزت على ما تبقّى منها في حرب الاستنزاف التي استمرت حتى العام 2003. ومن جراء ذلك دمرت محطات الماء والطاقة والمرافق العامة. وفي كانون الثاني/ يناير 1999 دمرت الطائرات الأميركية محطة طاقة في بغداد فقلّصت من قدرة الحكومة على إصلاح محطات تكرير المياه. وبسبب الحظر الاقتصادي مُنع العراق من شراء قطع الغيار وإصلاح البنية التحتية كما مُنع من استيراد مادة الكلور المعقمة للمياه. كل هذا التدمير وقع في المحافظات الخمس عشرة ولم يحصل في مناطق الشمال التي لم تقصفها القوات الأميركية والبريطانية ولم تدمر بنيتها التحتيّة. كما ساعد الطقس المعتدل في الشمال على تحاشي أمراض الأطفال التي انتشرت في الجنوب من جراء تفشّي الجراثيم في مجمعات المياه الآسنة والملوثة وغير المكررة نتيجة الطقس الحار.

والمهزلة أنّ عمليات الأمم المتحدة كافة من رقابة وتفتيش وبرنامج النفط مقابل الغذاء كانت على نفقة العراق فلم تؤمن تكاليفها ميزانية الأمم المتحدة كما هي العادة في ظروف مشابهة في دول أخرى.

ومع أنّ برنامج النفط مقابل الغذاء لبى بعض الحاجيات الانسانية، إلا أنّ توسيع البرنامج لم يؤد إلى تحسن؛ فالمشكلة كانت أنّ المنشآت النفطية العراقية كانت عاجزة عن ضخ كميات كبيرة بسبب الحظر الأميركي على قطع الغيار والمعدات لإصلاح ما تخرّب من منشآت الضخ والتوزيع وحقول البترول. ذلك أنّ شروط برنامج النفط مقابل الغذاء قضت بأن تقدم حكومة العراق لائحة مشترياتها لمجلس الأمن وأنّ من حق أي من الدول الخمس الكبرى مراجعة اللائحة وتعديلها إذا شاءت وصولاً إلى رفض محتوياتها. فكانت واشنطن ومعها لندن تستلمان اللائحة وتتأخران في الموافقة أو تشطبان بعض المواد والبضائع. وأحياناً كانت اللائحة مشابهة لسابقاتها ويمكن أن تُمنح على موافقة فوريّة. ولكن المراجعة والموافقة الأميركية كانت تستغرق أربعة شهور أو أكثر.

كان العراق يشهد الجحيم مع كل خطوة في تعامله مع أميركا وبريطانيا في لجنة الحظر. ومثال على الصعوبات التي عانى منها العراق في البرنامج الذي يجب أن يؤمّن



الغذاء والدواء لشعبه، أنه من أصل 37 لائحة مشتريات في الفترة من أيار/ مايو 1996 وحتى آذار/ مارس 1997، حصل العراق على الموافقة على 9 فقط. كما جرت محاولات أخرى لتخفيف وطأة العقوبات على الشعب العراقي ولكنها لم تتكلل بالنجاح. وعلى سبيل المثال أصدر مجلس الأمن الدولي القرار 1409 في 4 أيار/ مايو 2002، بإيعاز من الادارة الأميركية وتضمّن «عقوبات ذكيّة» قيل إنّها ستخفف الحصار عن الشعب العراقي وتشدد الرقابة على برامج التسلح العراقية، عبر فسح المجال لاستيراد البضائع المدنية من أغذية وأدوية والتركيز على حظر البضائع التي تسهم في صناعة الأسلحة. ولكن هذه العقوبات «الذكيّة» كانت كالأسلحة الذكيّة التي استعملتها الولايات المتحدة ضد العراق والتي لم تميّز بين هدف مدني وهدف عسكري. فكان القرار الجديد مجرد لعب على الكلمات عندما تكلم عن تخفيف الحصار عن الشعب العراقي في حين أنّه قوّى من شكيمة الولايات المتحدة في مواصلة الحصار وبمباركة دولية شاملة هذه المرة مشفوعة بقرار من مجلس الأمن. وكانت النيو يورك تايمز[1] واضحة في أنّ القرار الجديد هدف إلى امتصاص المعارضة الدولية الشعبية والرسمية ضد العقوبات المفروضة على العراق منذ 1990، وإلى خلق أجواء مهدت للجوء إلى حرب عسكرية ضد العراق في حال لم «يتعاون» تماماً مع لجنة التفتيش. ذلك أنّ القرار الجديد أعطى غطاء ديبلوماسياً لتبرّر ادارة جورج بوش الابن الحاجة إلى عمل عسكري يطيح بصدام حسين. وهكذا في أواسط 2002 كانت الخطط جاهزة تماماً لاجتياح العراق ولم يبق إلا «كبسة زر» لبدء العمل العسكري.

وكانت الفاينتشال تايمز اللندنية أكثر وضوحاً عندما نقلت عن لسان ناطق باسم الحكومة الأميركية أنّ القرار الجديد كان مجرد دعاية أو علاقات عامة تساعد على نقل اللوم في أثر العقوبات على الوضع الانساني المؤلم في العراق من واشنطن إلى نظام صدام حسين وتُظهر أميركا أنها تقوم بعمل ما من أجل شعب العراق[2]. فالقرار الجديد ليس أنه لم يكن «ذكيّاً» كما طُرح فقط، بل إنّه أعطى الولايات المتحدة المزيد من الصلاحيات

---

(1) New York Times, 15 May, 2002.

(2) Financial Times, 15 May 2002.

للموافقة على ـ أو رفض ـ لوائح المشتريات العراقية لتقرر إذا كان غرض المشتريات مدنياً أم عسكرياً أم «مزدوج الاستعمال». وبهذا المعيار أصبحت سيارة الاسعاف للمستشفى مزدوجة الاستعمال لأنّها قد تستعمل في نقل الجنود. ولقد أعلنت بعثة الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة فور صدور القرار أنّ الأمم المتحدة لا تزال الوصي على أموال عائدات النفط العراقي لتراقب أوجه إنفاقها. وبعد ذلك قدمت البعثة الأميركية لدى الأمم المتحدة لائحة بمئات الصفحات حول السلع التي تعتبرها الولايات المتحدة مزدوجة الاستعمال ويجب الحصول على الموافقة المسبقة قبل شرائها. وتردد أعضاء مجلس الأمن فترة قبل توقيع هذه اللائحة المجرمة التي حرمت العراق من كل سلع الحياة الضرورية تقريباً والتي يشتريها بماله الشرعي الذي تحتجزه الأمم المتحدة، ولكنّ الأعضاء عادوا ووافقوا على لائحة الحظر تحت الضغط الأميركي.

ومن الأمثلة على قرارات الولايات المتحدة التعسفيّة حول السلع التي كان يُسمح للعراق بشرائها هي منع شراء 500 سيارة إسعاف طلبها العراق بعد استلامه تقريراً من منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة يؤكد على الحاجة الماسة والفورية لهذه السيارات. ولكن أميركا رفضت هذا الطلب فوراً بحجة الاستعمال المزدوج، ثم تراجعت عنه بعد ستة أشهر من الأخذ والرد وسمحت بشراء 200 سيارة إسعاف. كما منعت الولايات المتحدة شراء مواد طبيّة وتعقيم وحُقن لبعض الأمراض ومنعت حتى أقلام الرصاص التي رأى فيها الأميركان استعمالاً مزدوجاً. كما منعت لجنة العقوبات طلبات شراء قيمتها مليارات الدولارات تضمّنت أجهزة كمبيوتر ضرورية للمؤسسات الحكومية لكي ترعى شؤون المواطنين، وقطع غيار للمنشآت الصناعية والحيوية، ومعدات طبية وتجهيزات للمستشفيات وكتباً ومجلات، وتقريباً كل ما يحتاجه أي مجتمع عادي ليستمر في البقاء.

في أيار/ مايو 2002، وفيما كان سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، جون نيغروبونتي، يبارك القرار 1409 ويصرّح أنّ لا قيود على العراق لاستيراد المواد الانسانية بل إنّ نظام صدام هو الذي لا يستعمل الأموال لشرائها، كان الموظفون الأميركيون يحتجزون طلبات عراقية لشراء مواد غذائية وطبية بقيمة 5 مليارات دولار. ولقد رأى الناشط البريطاني



لحقوق الانسان جون بيغلر أنّ لوائح لبضائع التي لا تزال قيد الدرس تضمّنت 18 نوعاً من المعدات الطبية للقلب والرئة ومضخات مياه ومواد زراعية ومعدات لمكافحة الحرائق ومساحيق الغسيل. وجال بيغلر على مستشفيات العراق فلاحظ رائحة البنزين القاتلة التي كانت المستشفيات تستعملها لتعقيم بلاط الغرف والممرات بسبب انقطاع مواد التنظيف. ولم يكتفِ الأميركيون بعرقلة عمليات الشراء بل إنّ نشاط توزيع الغذاء على الأرض داخل العراق كان سليماً بعكس ادعاءات واشنطن. فقد أشارت تقارير الأمم المتحدة التي اعتمدت على معلومات موظفيها داخل العراق أنّ شبكة توزيع الغذاء والدواء التي أدارتها الحكومة العراقية كانت متقنة وشديدة التعقيد والفعالية، وكانت تصل إلى كل المواطنين في وقت قياسي. حتى أنّ مدير برنامج النفط مقابل الغذاء التابع للأمم المتحدة، طون ميات صرّح بأنّ «نظام التوزيع الحكومي العراقي لا مثيل له في العالم ويصل إلى من يجب أن يصل إليه. ولكن الناس وصلوا إلى درجة من الفقر اضطروا معها إلى بيع حصتهم من الغذاء ليشتروا حاجات أخرى».

المشكلة كانت في صعوبة وصول الأغذية والأدوية وصعوبة شرائها بسبب القيود والتأخيرات الأميركية في الموافقة على الطلبات العراقية. ولقد حاولت حكومة العراق الصمود في وجه الحظر الدولي من خلال شبكات التوزيع التي أقامتها، ولكن الكميّات التي كانت تؤمّنها للعائلات كانت تنحدر باستمرار. فكانت عطاءات الحكومة تؤمّن نسبة 53 بالمئة من حاجيات العائلات عام 1991 وانحدرت إلى 34 بالمئة في أوائل العام 1995. ومع ارتفاع المبالغ التي سمح بها مجلس الأمن للعراق لشراء حاجياته من الغذاء والدواء خفّ الضغط قليلاً وساعد في إبقاء معظم العراقيين على قيد الحياة. ولكن الظلم والعدوان الأميركي لم ينتهيا مع سقوط النظام، إذ إنّ الغزو الأميركي في آذار/ مارس 2003، وبعد 9 أشهر من القرار 1409، عطل الشبكات الحكومية، فوقف الجيش الأميركي منتصراً على 25 مليون مواطن غاضب جائع تفتك بهم الأمراض بعد 12 سنة من الحصار الذي فرضته الحكومة الأميركية.

لقد حاول العراق دوماً الالتزام بحرفيّة قرارات مجلس الأمن على الرغم من أنّ

واشنطن ولندن سعتا إلى توسيع معاني القرارات وسلطاتها إلى أقصى حد ممكن. فاستغل العراق ثغرة التعسف الأميركي البريطاني في التطبيق وشجع فرنسا وروسيا والصين على الوقوف في وجه الهيمنة الأميركية على السياسة العالمية. ولعل دلائل الخلافات الدولية في نهاية العام 2002 وبداية العام 2003 حول العراق أكدت على صحة هذه النظرة العراقية، حيث وقفت أميركا ومعها بريطانيا في وجه الأسرة الدولية في قرار غزو العراق.

ضحايا الحصار: موت 1.5 مليون عراقي

في التسعينيات بدأ المجتمع العراقي يتفتت فغابت منظمات المجتمع المدني وعمّ الفساد وركن الشعب إلى مصيره. وبدأ أبناء الطبقة الوسطى في المدن العراقية، رمز العز السابق، يبيعون ممتلكاتهم على الأرصفة لسد رمقهم. وعندما أصبحوا لا يجدون ما يبيعونه اضطروا إلى التسول. وانتشرت عمليات السرقة على نطاق واسع، فوصلت معدلات سرقة السيارات من الطرق إلى 40 ألفاً في العام، فعمد النظام إلى أنواع شديدة من العقوبات لسارقي السيارات كالاعدام وتعليق الجثة على أعمدة الكهرباء وقطع إحدى الأذنين.

وعلى الرغم من فيضان التقارير من المنظمات الانسانية والدولية عن معاناة العراقيين والأدلة عن فشل العقوبات والحصار في قلب النظام أو في تغيير سياسة صدّام، إلا أن الولايات المتحدة لم تبدِ شفقة على الناس العاديين ولم تحاول التخفيف من الوطأة على الشعب والتفكير في أساليب مبتكرة للضغط على النظام. وذهبت محاولات الدول الكبرى الأخرى لتخفيف الوطأة عبر مجلس الأمن أدراج الرياح، إذ كانت واشنطن ولندن تستعملان الفيتو دوماً. وأدّى الحصار إلى النتيجة المعاكسة لتلك المرجوة من العقوبات. فقد أكد الحصار للعراقيين أنّ أميركا هي وراء مصائبهم وجوعهم وليس صدّام، وأنّ أميركا لو شاءت لأشبعت الشعب العراقي ومكنته من التركيز على سلبيات النظام وليس العكس. وتساءل العراقيون مراراً لماذا لا تقدم أميركا على عمليّة سريّة للتخلص من صدّام ما دامت المشكلة هي شخص واحد؟ ولماذا لم تساعدهم عندما انتفضوا على النظام؟ والجواب أنّ هدف

أميركا كان القضاء على العراق كدولة وكيان وإضعافه كشعب وأرض وطبعاً تحت شعارات الديمقراطية وحقوق الانسان.

وللاشارة إلى التدهور السريع في وضع أطفال العراق، فلقد كانت نسبة وفيات الأطفال 37 بالألف عام 1989 فتضاعفت إلى 120 بالألف عام 1991 (بزيادة أكثر من ثلاثة أضعاف). كما أنّ أرقام اليونيسيف أكدت هذا الاتجاه، حيث زادت وفيات الأطفال بنسبة 250 بالمئة من 50 بالألف عام 1990 إلى 125 بالألف عام 1998. وذكر تقرير لمنظمة الصحة العالمية عام 1991 أنّ النظام الصحي العراقي قد أصبح بدائياً وفي غاية التخلف ومن دون أدوية ومعدات وعدد كافٍ من الأطباء. وازداد الوضع سوءاً فيما بعد، فأفاد تقرير لليونيسيف (منظمة الأمم المتحدة لشؤون الأطفال) أنّ مائة ألف طفل عراقي ماتوا عام 1993 بسبب الحصار وانعدام الغذاء والدواء، وإن 5500 مؤسسة تعليمية في العراق تعرضت للدمار والخراب والنهب وباتت بحاجة إلى ترميم وتجهيز ومعدات لكي تعود إلى استيعاب ملايين الأطفال. كما تراجع معدل الأعمار في العراق عشرين عاماً للرجال و11 عاماً للنساء وانتشرت أمراض كالسكري فازدادت إلى الضعف عام 1993، ثم إنفجرت هذه الأمراض خمسة أضعاف لدى العراقيين فوق سنّ الخمسين عام 2000. وانتشر مرض الكوليرا حيث سُجلت آلاف الاصابات الجديدة كل سنّة وتضاعفت إصابات التيفوئيد عشرات المرات.

خلال فترة التسعينيات، دأب زوار العراق الأجانب من ديبلوماسسن وموظفين في هيئات الأمم المتحدة على مشاهدة الوضع الانساني من موت الأطفال إلى تراجع الوضع الصحي والمعيشي. وتجوّل الناشط جون بيغلر على مستشفيات في بغداد وخارجها، وطلب من الأطباء أن يكتبوا في مفكرته الأدوية والمعدات التي يحتاجونها لممارسة مهنتهم. وكان من ضمن حاجياتهم التي دوّنها بيغلر أدوية أساسية ومعدات بديهية لا يمكن القيام بأي علاج من دونها مثل أكياس الدم والمصل ومضادات حيويّة يمكن لدى استعمالها وقف أمراض عديدة كالسل والاسهال (الديزنطاريا). وبسبب غياب حقن المورفين، توفي عدد

كبير من المرضى بسبب آلام مبرحة كان توافر المورفين سيخففها. وكلما طلبت الحكومة العراقية أدوية ومعدات طبيّة كانت لجنة برنامج النفط مقابل الغذاء في نيويورك تماطل عدة شهور للموافقة عليها أو على بعضها. وقال الطبيب جواد العلي خبير السرطان في إحدى المستشفيات لبيغلر: «إنّه جحيم قاتل ما نعيشه. لا يمكننا أن نقوم بعملنا لمعالجة الناس. نقدر أن نهتم فقط بـ20 بالمئة من الحالات. ولكن هذا أفضل من أن لا نعالج أي حالة وإلا فقد الناس الأمل. وعلى أي حال لكثير من العراقيين لم يبق هناك أي أمل في الحياة».

كما أنّ أطباء اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية لاحظوا آثار سوء التغذية والمجاعة بأشكال مختلفة في مستشفيات العراق التي زاروها. حيث شاهدوا أطفالاً يزنون نصف ما هو متوقّع بالنسبة لسنّهم، وقد شحبت وجوههم وأصبحت أضلاعهم عبارة عن عظام يغلفها الجلد، يعانون من حالات شديدة من الاسهال وأمراض المعدة. وبرأي الدكتور بيتر بيليت الطبيب الاختصاصي في سوء التغذية، لم يكن هؤلاء الأطفال يشكون من سوء التغذية فقط بل كانوا في حالة احتضار تؤدي إلى موت حتمي، تسمّى في الطب ماراسموس أو «انضواء أعضاء الجسم واضمحلالها». وعرض بيليت في تقريره مجموعة من صور هؤلاء الأطفال واستنتج أنّ معظمهم عاشوا على طعام هزيل قوامه الحبوب وخصوصاً الأرزّ وحساء خفيف يغلب عليه الماء الملوث وخلا هذا الغذاء من عدة فيتامينات ومعادن ومغذيات أساسية وأدّى إلى ضعف في الدم ومضاعفات سلبية في الجسم.

وخرجت بعثة الدكتور بيليت بإحصاءات من دراستها لوضع الأطفال تؤكد أنّ تدهور حالهم الصحيّة إلى هذا الحد يعود إلى خسارة الغذاء الذي يتناولونه بسبب الاسهال المزمن وإلى تدنّي كميّة الغذاء التي تصل إليهم وإلى ضعف النمو الجسدي. كما لاحظ أنّ الوضع أسوأ بكثير خارج بغداد حيث لاحظ حالات خطيرة في كربلاء إلى جنوب العاصمة. وقامت البعثة بقياس المجاعة في صفوف العراقيين فوق سنّ 18 سنة، وهي السن القانونية لنهاية

مرحلة الطفولة حسب مبادىء منظمة العمل الدولية في جنيف، فتبيّن أنّ 26 بالمئة من الكبار (ما فوق 18 عاماً) يعانون من نقص فادح في التغذية مقارنة بنسبة الـ5 بالمئة المقبولة دوليّاً[1].

وزارت السيدة كاثي كيلي من منظمة أميركية هي «أصوات في البرية» مدينة البصرة في آب/ أغسطس 1996، هذه المدينة التي كانت مركزاً نفطيّاً هائلاً ومن أغنى مدن العالم ونقلت صورة من مستشفى الأطفال فيها: «أخذَنا الدكتور طارق هاشم حبّة الرئيس الشاب للمستشفى في جولة على أجنحة الأطفال، فشاهدنا أطفالاً في حالة يرثى لها، بعضهم هياكل عظمية وبعضهم يئس الأطباء من حالته فُترك يموت ببطء. رأينا أطفالاً يعانون من ضعف الدم وسوء التغذية وأمراض التنفس واللوكيميا وأمراض الكلية. وفي غرفة رأيت 14 جهازاً مُخصّصاً لحماية الأطفال بعد الولادة مباشرة، ولكن هذه الأجهزة يتراكم فوقها الغبار وهي خارج الاستعمال بسبب فقدان قطع الغيار لإصلاحها. أما بنك الدم في هذا المستشفى الكبير نسبيّاً فكان عبارة عن برّاد صغير الحجم في زاوية غرفة، كما كان هناك جهاز نقل مصل واحد وقديم».

وشرح الدكتور حبّة أنّ المستشفى تعاني من نقص في الملاك وفي غياب عدد كبير من الأطباء والممرضات. «إذ إنّ الدخل الشهري في المستشفى قليل جداً لا يسمح بشراء الطعام لعائلات الأطباء والممرضات. فيضطر معظمهم إلى العمل في المطاعم أو التاكسي أو بيع الخضار. أما الممرضات القليلات اللواتي التقيناهن فشكون من انعدام الأجهزة والأدوية التي تمّ تدريبهن على استعمالها لمساعدة المرضى. ولضآلة عدد الملاك، رابط الأهالي حول أسرّة مرضاهم لخدمتهم ومساعدتهم. وشرح الدكتور حبّة معاناته كطبيب وشعوره بالذل من جراء انعدام الأدوية والمعدات لممارسة مهنته وعدم قدرته على تقديم العلاج. «ما يفرقني عن المريض هو الروب الأبيض الذي أرتديه»، ونظر الدكتور إلى طفل يموت على السرير بسبب غياب المضادات الحيوية التي يمكنها إنقاذه»[2].

---

(1) «anctions, Nutrition and Health in Iraq», Peter L. Pellett, In Arnove, Anthony, Iraq Under Siege, Cambridge MA, South End Press, 2002, pp. 185-203.

(2) Kathy Kelly, «The Children of Iraq» in *Iraq Under Siege*, pp. 152-153.

وشرحت كاثي كيلي عن وضع مياه الشفة: «الحرارة ارتفعت في البصرة إلى 140 درجة فهرنهايت وفي هذه الحال يحتاج الانسان إلى شرب غالون من الماء كل يوم. ولكن لأنّ العقوبات منعت مادة الكلور المطهرة لماء الشفة، أصبحت المياه ملوثة، وهرع الناس الذين يملكون المال لشراء المياه المعبأة. ولكن حتى المياه المعبأة كانت ملوثة إلى درجة كبيرة ومضرة بالصحة. وفي زيارة لمصلحة المياه في البصرة عرض علينا المسؤولون أنابيب صدئة علاها الاهتراء لا تزال قيد الاستعمال لنقل المياه إلى المدينة. وفي عدة أماكن رأينا أنابيب المياه تجتاحها مياه المجارير بسبب الثقوب العديدة التي تسمح بتسرّب السموم والمواد الملوثة إليها».

كما زارت كيلي «مستشفى القادسية» في بغداد بمساعدة متطوع أميركي من أوهايو والتقطت صور الأمهات والأطفال، وسألت عن أمراضهم وأحوالهم: سيدة في السابعة والعشرين من عمرها تخدم طفلها الذي يعاني من التهابات في مجاري التنفس، استعملت كل ما تملك من مال وحاجيات لشراء أدوية ولكن كل هذا لم ينفع. وطمأنتها كيلي أنّ قصتها ستحرّك الضمائر في الولايات المتحدة. وردّت السيدة العراقية: متى؟ لقد وصل طفلي إلى الرمق الأخير وبات على شفير الموت. هل ترضى الأمهات في أميركا هذا الوضع لأطفالهن؟ ست سنوات ونحن نعيش تحت العقوبات!»، قالت الأم.

في العام 1999 زار بيغلر مبنى الاوركسترا الوطنية العراقية والتقى المايسترو محمد أمين عزّت الذي تختصر معاناته مأساة العراق. وشرح له هذا الأخير أنّ انقطاع الكهرباء دفع العراقيين إلى استعمال مصابيح رخيصة تعمل على الكاز للاضاءة والطهي والتدفئة. وأنّ هذه المصابيح كانت من نوعيّة رديئة تنفجر في وجه مستعمليها. وهذا ما حدث لزوجة عزت، جيهان، التي انفجر في وجهها المصباح فقذف الكاز المشتعل على ملابسها وجسدها، وأتت عليها النيران. «لقد دمرني مشهد زوجتي تشتعل أمام عينيّ»، قال عزت لبيغلر، «فطوّقتها بذراعيّ وجسدي محاولاً إخماد النار، ولكن بدون فائدة. ماتت حرقاً، وهأنذا أتمنى كل يوم لو متُّ مكانها». ولاحظ بيغلر أنّ أصابع عزّت في اليد اليسرى قد التصقت ببعضها بعضاً بفعل النار، ولكنه بكل شجاعة صعد منصّة المايسترو في القاعة المضاءة بمصابيح الكاز وبدأ مع



الفرقة عزف سمفونية «كسّارة البندق» لتشايكوفسكي. ولاحظ بيغلر أنّ الآلات الموسيقية التي يستعملها أعضاء الفرقة في حالة يُرثى لها، فالكلارينيت تنقصها مفاتيح والكمان تنقصه أوتار وهكذا، وأوراق النوطة كانت نادرة. وشرح عزّت فيما بعد أنّ «أحدهم» (أي عضو في لجنة مراقبة المشتريات) في نيويورك قرر أنّ العراق لا يحتاج آلات موسيقية. وشرح أنّ معظم أعضاء الفرقة تركوا العراق. «لماذا لا يتوقف ما يحصل للعراق؟»، سأل عزّت، «هذا هو السؤال الذي يجب أن يطرحه على نفسه كل إنسان متمدن».

خرج بيغلر من العراق واتجه إلى نيويورك ليرى كيف تمارس لجنة النفط مقابل الغذاء مهمتها في القضاء على شعب العراق. فرأى أن اللجنة التي تراقب المشتريات العراقية تعيش في بحبوحة في مدينة نيويورك وفي مكاتب وثيرة وإلى جانبها كافتيريا تقدم أطعمة لذيذة بأسعار متهاودة مدعومة، وخارج مكاتبها عُلّق الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي يؤكد حق كل إنسان في هذه الدنيا في الحياة وفي العيش الكريم. وقابل بيغلر كوفي أنان في كانون الأول/ ديسمبر 1999، وسأله: «بصفتك الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة التي تفرض العقوبات على العراق، ماذا تقول لذوي 150 طفلاً يموتون في العراق كل يوم؟» فردّ أنان بأنّ «مجلس الأمن يدرس الآن عقوبات ذكيّة تستهدف قادة العراق حتى يلتزموا بالقرارات ولا تستهدف أطفال العراق». ولكن تبين فيما بعد أنّ قصة العقوبات الذكيّة كانت خدعة أميركية عقّدت الأمور وأطالت أمد الحظر كما أشرنا.

ومن مكتب أنان انتقل بيغلر إلى مكاتب لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن والتي يرأسها السفير الهولندي بيتر فان فلسوم. وخلال حديثه مع هذا الأخير أُصيب بيغلر بصدمة أنّ هذا الشخص الذي يتحكم بمصير ملايين العراقيين لم يذكر «العراق» أو «الشعب العراقي» في حديثه مرة واحدة، وأنّ كل عمل اللجنة كان لمعاقبة ومراقبة شخص واحد هو صدام. وهذه فقرة من الحوار الذي دار بين بيغلر وفان فلسوم تعطي فكرة عن العقليات التي سيطرت على لجان الأمم المتحدة:

بيغلر: لماذا يجب معاقبة السكان المدنيّين والأبرياء من أجل جرائم صدام؟

فان فلسوم: إنها مشكلة صعبة. عليك أن تدرك أنّ نظام العقوبات هو أسلوب علاجي يحقّ لمجلس الأمن أن يتبنّاه وهو أسلوب موجع مثل استعمال القوة العسكرية.

بيغلر: ولكنّه يوجع مَن؟

فان فلسوم: طبعاً هذا هو المشكل. ولكن إذا استعملنا القوة العسكرية فلا بدّ من حصول إصابات جانبية (Collateral damage).

بيغلر: من هذا المنطلق، يمكن اعتبار شعباً بأكمله ضحيّة إصابات جانبية. هل هذا صحيح؟

فان فلسوم: لا..أنا أقول إنّ العقوبات تؤدي إلى إصابات جانبية مثل العمليات العسكرية..أنت تفهم عليّ ماذا أقول..يجب أن ندرس هذا الأمر.

بيغلر: هل تؤمن أنّ من حقّ كل الشعوب أن تتمتع بحقوق الانسان بصرف النظر عن البلد الذي يعيشون فيه وعن نوعية نظام هذا البلد؟

فان فلسوم: نعم.

بيغلر: وألا يعني ذلك أنّ العقوبات التي تفرضونها تؤدي إلى حرمان ملايين البشر من حقوقهم الانسانية؟

فان فلسوم: ولكننا نملك وثائق عن الجرائم الفظيعة التي ارتكبها النظام العراقي ضد حقوق الانسان.

بيغلر: لا شك في ذلك، ولكن ما هو الفارق الرئيسي بين مخالفات حقوق الانسان التي يرتكبها النظام في العراق وبين التي ترتكبها لجنتكم ضد شعب العراق؟

فان فلسوم: هذا موضوع معقّد يا سيد بيغلر.

بيغلر: ماذا تقول لأولئك الذين يصفون عقوباتكم التي سببت موت الكثيرين في العراق بأنها نوع من أنواع أسلحة القتل الجماعي ولها المفعول ذاته كالأسلحة الكيماوية؟



فان فلسوم: لا أعتقد أنّ هذه مقارنة عادلة.

بيغلر: أليس موت نصف مليون طفل خلال فترة زمنية قصيرة بفعل العقوبات نوعاً من أنواع القتل الجماعي؟

فان فلسوم: لا أعتقد أنّك ستقنعني..لقد غزا العراق الكويت عام 1990..و..

بيغلر: لنتصور أن بلدك هولندا سيطر عليها دكتاتور هولندي مثل صدام حسين، وأنّ عقوبات فُرضت على هولندا وبدأ أطفال هولندا يموتون كالذباب. كيف ستشعر ساعتئذ ؟

فان فلسوم: لا أظنّ أنّ سؤالك عادل. إنّنا نتكلم عن وضع.. عن حكومة اجتاحت جيرانها وتمتلك أسلحة الدمار الشامل..

بيغلر: إذاً، لماذا لا يوجد عقوبات على إسرائيل التي احتلت فلسطين وغزت لبنان مراراً وتمتلك أسلحة دمار شامل؟ لماذا ليس هناك عقوبات على تركيّا التي هجرّت 3 ملايين كردي في شرقي تركيا وقتلت 30 ألفاً منهم؟

فان فلسوم: هناك عدة دول تقوم بأعمال لا تعجبنا. لا يمكننا أن نكون في كل مكان. إنّه وضع معقّد[1].

منذ بدء الحظر على العراق، وُلدت عشرات الجمعيّات الانسانية غير الحكومية في الولايات المتحدة والغرب للعمل على فضح الممارسات ضد شعب العراق ووقف نظام العقوبات القاتل، واستطاعت مدّ يد العون للشعب العراقي عبر تبرعات من الأفراد والمؤسسات بلغت قيمتها 250 مليون دولار وحقّقت تخفيفاً ولو رمزيّاً من المعاناة. في حين كان العمل الهام للمنظمات إعلاميّاً بالدرجة الأولى داخل الولايات المتحدة وبريطانيا، ما أقلق حكومتي البلدين وشوّه سمعة المقيمين في البيت الأبيض وفي 10 داوننغ ستريت في لندن. ولم تعمل هذه المنظمات على محاربة العقوبات فقط بل كان أعضاؤها في مقدمة

(1) John Pigler, «Collateral Damage», in *Iraq Under Siege*, pp. 80-81.

ملايين الناس الذين خرجوا ضد غزو العراق في خريف العام 2002 وشتاء العام 2003 حول العالم.

ومن هذه الجمعيات منظمة أصوات في البريّة التي شكلت تحدياً رمزيّاً ولكن لافتاً للحظر الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة. فكانت تجمع التبرعات والأدوية والأغذية والمعدات المدنية في الولايات المتحدة وتتولى شحنها وتوزيعها داخل العراق. وعندما قامت المنظمة بنقل مساعدات لا تزيد قيمتها عن 60 ألف دولار، ردّت الادارة الأميركية على هذا التحدي للحظر بمعاقبة أعضاء المنظمة بغرامة تصل إلى مليون دولار وعقوبة إدارية قيمتها 250 ألف دولار، وتهديد بفترات سجن لأعضاء المنظمة تصل إلى 12 سنة. ولم تتراجع المنظمة عن عملها فنقلت كميات من الأدوية إلى بغداد واتفقت مع منظمات مشابهة في بريطانيا لتصوير فيلم يسجل معاناة العراقيين. وهكذا أصبحت منظمة أصوات في البريّة قضية تتناقلها وسائل الاعلام في الولايات المتحدة وأوروبا كمجموعة مواطنين أميركيين من اصحاب الضمير. وفي إحدى النشرات الاخبارية، شاهد العالم ممثّلة المنظمة كاثي كيلي تقف أمام مركز صدام الطبي في بغداد وتُعلن: «داخل هذه المستشفى هناك طفل مصاب باللوكيميا اسمه بشّار. وصل هنا أمس لأنّ حالته أصبحت بدون أمل. ومعي هنا في حقيبتي أدوية أعتقد أنها ستنقذ حياة هذا الطفل. معي دواء كايتوتوكسين يسمّى فينكريستين ومعي مضادات حيّوية متطورة. حكومتي تقول إنني أخالف القانون إذا أعطيت بشّار هذه الأدوية. أقول لكم إني لا أعتقد أنّ ما أقوم به هو خطأ، بل إنّ نظام العقوبات الاقتصادية هو جريمة تمثّل أسوأ أنواع قتل الأطفال في العالم»[1]. ودخلت كاثي كيلي المستشفى ووصلت إلى سرير الطفل بشّار وسلّمت الطبيب عند سريره حقيبة الأدوية.

لقد حددت الرسالة التي بعثت بها وزارة الخزينة إلى منظمة أصوات في البريّة أنّ على المنظمة الالتزام بالقانون خلال 30 يوماً. ولكن المنظمة ردت برسالة مهذبة شكرت فيها الوزارة على لفتها النظر إلى أنّ تحدي العقوبات يشكل خرقاً للقانون، وأكدت «أنّ المنظمة

(1) Kathy Kelly, *The Children of Iraq in Iraq Under Siege*, pp. 156-15.

ستواصل عملها في جمع التبرعات وفي زيارة العراق وتوزيع الأدوية والأغذية». ودعت المنظمة في نهاية الرسالة موظفي الوزارة إلى الالتحاق بها لمساعدة الشعب العراقي. وخلال سنوات عملها في محاربة الحظر، نشرت المنظمة عدة كتيبات ومنشورات تُدين وتفضح الجرائم التي تمارسها لجنة العقوبات الدوليّة التي أدت إلى تقوية نظام صدام حسين وإضعاف الشعب العراقي. واستمر عمل هذه المنظمة حتى بعد غزو العراق عام 2003.

كما تطوّع أميركي آخر هو جورج كاباجيو للمساعدة الانسانية في العراق ووصف زيارته لمستشفى في الموصل في فصل الشتاء:

«غابت التدفئة عن أروقة المستشفى ودخلنا غرفة باردة أيضاً فيها عدة أطفال يعانون من مرض تعفّن الدم (سبتيسيميا). فالتفتُّ إلى رفيقي الموظف في الهلال الأحمر العراقي وسألته عن حال علاج هؤلاء الأطفال. وكان رفيقي هذا يجيب عن أسئلتي دوماً بهدوء وتهذيب. ولكن عندما سألته عن هؤلاء الأطفال انقلب لونه وانتفخ وجهه غضباً وحدق بي في نظرة لم أرها من قبل، ثم أجاب باقتضاب: أنت تعلم أنه بسبب انقطاع الأدوية كل هؤلاء الأطفال سيموتون قريباً. ثم مضى في طريقه»[1]. وفي بغداد تحدث كاباجيو مع الدكتور محمد هلال رئيس قسم الأطفال في إحدى المستشفيات. وشرح هلال أنّ علاج اللوكيميا وأنواع السرطان الأخرى في العراق في السابق كان ينجح بنسبة 70 بالمئة مقارنة بالولايات المتحدة. أما اليوم فهو ينجح بنسبة 7 بالمئة فقط. وشرح هلال أنّ ارتفاع الحالات والوفيات مرتبط باستعمال بريطانيا وأميركا لقذائف المورتر واليورانيوم المستنفد، وكذلك بالثمن الباهظ للأدوية وإلى أنّ معالجة السرطان بالكيموتيرابي لم يكن متوافراً في العراق. والمحصلة انّ السرطان هو بمثابة حكم بالاعدام على أطفال العراق وكل ما يمكن تقديمه هو تخفيف الألم قبل الموت وليس العلاج. ويضيف كبابجيو: «قدمني الدكتور هلال إلى فتاة في الرابعة عشرة من عمرها اسمها شيماء. كانت تنام على بطانية أحضرها أهلها لعدم توافر البطانيات في المستشفى، وفوق رأسها عُلّق كيس دم فارغ ومنه امتد أنبوب بلاستيكي

(1) George Capacio, *in Iraq Under Siege, Sanctions Killing a Country and a People*, pp.175-177.

انتهى في إبرة في رسغ يدها. وكانت يدها ممصوصة خالية من الحياة أكاد أرى من خلالها من شدة شفافية جلدها. نظرت الطفلة إليّ بعيون ضعيفة هالكة ولم تقو على الكلام ولا حتى على الايماء برأسها. كانت أمها وجدّتها واقفتين وهما تبكيان. وشرح الطبيب أنّ شيماء تشكو من سرطان الورم اللمفاوي من فئة هودجكن، وأنّ العائلة باعت كل ما تملك لتسدد ثمن الدواء والآن المستشفى لا تملك دواء لشيماء فلم يبق لها من الحياة سوى يومين أو ثلاثة»[1].

ووصف كاباجيو زيارة أخرى في كانون الثاني/ يناير 1998 إلى مستشفى الكرامة في بغداد حيث التقى مديرها رعد اليوسفاني الذي قال: «الارادة على الحياة هو كل ما تبقى لنا. سرنا في أروقة المستشفى وكنا نرى البخار يتصاعد أثناء زفيرنا من شدة البرد. نظام التدفئة المركزيّة معطل ولا إمكانية لاصلاحه. في جناح الأطفال رأيت مدفأة صغيرة تبرّع بها ذوو أحد المرضى. وحتى بعض لمبات الاضاءة داخل المستشفى تبرّع بها الأهالي. في غرفة الديلزة والعناية بالشرايين شاهدتُ نساءً ورجالاً في غاية الفقر يرتجفون برداً تحت البطانيات، بعضهم نائم وبعضهم ينظر إلينا بعيون تعبة ومرتعبة. قال لي الدكتور اليوسفي: عندنا 13 جهازاً للديلزة ستة منها يعمل والباقي معطل وبحاجة إلى قطع غيار وتصليح. أنابيب مساعدة المرضى العاجزين عن قضاء حاجتهم والتي يجب رميها بعد استعمالها، يتمّ غسلها واستعمالها مراراً. والحقنة الأنبوبية التي تسمح بنقل الدم غير متوافرة دوماً لكل المرضى. وغابت أيضاً من احتياط المستشفى أدوية التعقيم والتنظيف ومحاربة الجراثيم. وفي إحدى الغرف رأيت بلاطاً يغطيه الدم الجاف من انعدام مواد التنظيف، وصندوق زبالة يفيض بالشاش الأبيض الملوث بالدم ونفايات طبية أخرى. وإلى جانب الصندوق سرير ينام عليه أحد المرضى».

في مواجهة النقص الهائل في الأدوية والمعدات، عجز الجهاز الطبي في مستشفى الكرامة عن القيام بالعمليات الجراحية المطلوبة فانخفض عدد العمليات من 30 عملية في

(1) المصدر ذاته ص 176.

الأسبوع إلى ست. وقال رئيس المستشفى: «علينا أن نواصل العمل في الصيف حيث تبلغ درجة الحرارة 120 درجة فهرنهايت، فنضطر للقيام بعمليات جراحية بدون هواء مكيّف ولا تبريد ولا مخدر ولا مضادات وهي أمور من بديهيات العمل الجراحي. أحياناً كثيرة تواجهنا معضلة اتخاذ قرار مَن مِن المرضى له حظ أكبر في الحياة لكي نجري عمليات أو نوزّع الدواء بسبب شحّ إمكانياتنا». وعندما عدنا إلى مكتب مدير المستشفى شاهدتُ المكتبة المحروقة فشرح اليوسفي أنّ المستشفى لا تملك المال لشراء كتب طبية جديدة ولا حتى تصوير كتب من مستشفيات أخرى»[1].

لم يكن الوضع الصحي في الأرياف بأفضل منه في المناطق الأخرى. فمن مناطق الجنوب المغطاة بغبار اليورانيوم المستنفد، إلى مناطق ريفيّة ازدهرت أنواع خطيرة من الحشرات المدمرة للبيئة والمزروعات، وكانت الأوضاع الانسانية متدهورة إلى درجة أنّ مسؤولي فاو (منظمة الزراعة والأغذية التابعة للأمم المتحدة FAO - Food and Agriculture Organization) فشلوا في مقاومة نوع من الذباب من فصيلة آكلة لحوم البشر والحيوانات، فاكتشف الخبراء أنّ هذا النوع من الذباب لا يهاجم الأبقار والأغنام والماعز فقط بل الأطفال أيضاً، وخصوصاً في المناطق الريفية حيث تدهورت خدمات الصحة العامة وانعدمت ارشادات النظافة والوقاية. وما حصل أن ذباب «سكرو ورم» (screw worm) تسلّل إلى أنوف الأطفال ليضع بويضاته، التي ما أن تفقص حتى تتحول إلى يرقات تمتص الدم داخل الأنف وتنهش في اللحم. وخلال فترة يلاحظ الأهل دماء تنزف من أنوف أطفالهم يرافقها أحياناً خروج يرقات الذبابة. وأظهرت تقارير «الفاو» عاماً بعد عام أنّ سوء تغذية الأطفال وصل في العراق إلى مستوى خطير جعل البلد في أدنى السلّم العالمي، ويُقارن بوضع الأطفال في أفقر الدول الأفريقية.

في تلك الأثناء كان المدافعون عن نظام العقوبات في الحكومة الأميركية والكونغرس والاعلام يقولون إنّ الحظر الاقتصادي هو عقاب مؤقت لشعب العراق، وهو أسلوب سلمي

(1) المصدر ذاته ص 176-177.



فعّال في احتواء نظام العراق. وردّت منظمات المجتمع المدني الأميركية أنّ العقوبات هي نوع من أنواع الحرب أضرّت بالفقراء والمرضى والأطفال والنساء الذين يشكلون معظم أبناء العراق، وهذا منتهى العنف. فإذا أضيفت إلى العقوبات الغارات العسكرية الأميركية والبريطانية لتبيّن إلى أي حد جرى تدمير البنية التحتية الانسانية في العراق. وباعتراف سائر المنظمات الدولية أصبح الوضع مزرياً للغاية في البنية الصحية والخدماتية في أعوام الحصار. كما أعلنت منظمات انسانية أنّ الرأي العام الأميركي يعتقد أنّ العقوبات هي أرحم من العمل العسكري وأقلّ كلفة من الناحية الاقتصادية لأميركا. ولكن الحقيقة أنّ تطبيق الحظر الجوي والأرضي وفرض نظام العقوبات على العراق وإبقاء قوى عسكرية، كلّف الولايات المتحدة مليارات الدولارات.

شعب العراق الذي كان يتمتع بخدمات صحيّة تضاهي تلك المتوافرة في الدول الصناعية الغنية، بحيث كانت سمنة الأطفال من الظواهر التي كان يعالجها أطباء العراق قبل العقوبات، هذا الشعب أصبح يواجه خطر الموت بأمراض وبائية بسبب تدمير الطائرات الأميركية لمرافق الصرف الصحي وصب المجاري الموبوءة في الأنهار والمجمعات المائية، في حين أصبحت مستشفياته من دون كهرباء وأدوية لمعالجة شعب جائع ومريض. فكان الأطفال يشربون المياه العكرة الملوثة ويعانون من سلسلة أمراض مرتبطة بتلوث الماء كالتيفوس وديدان المعدة والأمعاء والكوليرا والتيفوئيد، إضافة إلى عوارض ضيق التنفس وانخفاض في السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد، كذلك أشارت تقارير دولية إلى وفاة 50 ألف شخص سنويّاً زيادة على المعدلات العادية عام 1989 من أمراض القلب والسكّري والعصبي والسرطان والكبد والكليتين. وحتى العام 1997، أحصت مصادر علميّة بريطانية عدد ضحايا العقوبات الاقتصادية بـ 1.5 مليون عراقي أكثر من نصفهم دون الخامسة من العمر.

لقد تبجّحت الولايات المتحدة أنّ حرب تحرير الكويت عام 1991 كانت حرباً نظيفة وأنّها استعملت قنابل ذكيّة، ولكنّها كانت في الحقيقة حرباً بيولوجية هدفها القتل الجماعي

لشعب العراق حسب وصف المفكر الأميركي نعوم تشومسكي، حيث عمدت القوات الأميركية إلى تدمير البنية التحتية المدنية العراقية من محطات تكرير المياه وصرف صحي وكهرباء، ما أدى إلى اجتياح الفيروس والجراثيم والحشرات العراق وإلى قتل مئات الألوف من الأبرياء. وهكذا، فإنّ حرمان 22 مليون عراقي عام 1991 من الكهرباء كانت مسألة جانبية لم تستحقّ الاهتمام من المسؤولين الأميركيين ومجلس الأمن. ولم يستطع العراق حتى العام 2003 من ترميم هذه المنشآت، فكان تدميرها سبباً مباشراً لوفاة أكثر من مليون عراقي بأمراض مثل الكوليرا والتيفوئيد والاسهال ناجمة عن التلوث والأوساخ وقلّة التعقيم والمياه العكرة. وهو رقم يفوق عدد ضحايا كل الحروب التي خاضها العراق منذ 1980. كما أنّ تقريراً للأمم المتحدة عام 1999 تكلم عن شحّ في المواد الغذائية والسلع الأساسية وسوء التغذية وتدهور في البنية التحتية للمرافق الخدماتية الصحية والتربوية والرعاية الاجتماعية، وتسمّم وتلوث مرافق المياه وتدمير مراكز التصفية والتحلية وتكرير المجاري والنفايات العضوية والصناعية. كل هذا أدى إلى إيذاء الأطفال والرضّع بالدرجة الأولى الذين تعرّضوا إلى بيئة غير نظيفة وغير صحيّة وخصوصاً في المدن. ولقد قدّر برنامج الغذاء الدولي عام 1997 أنّ مياه الشرب كانت متوافرة فقط بنسبة 50 بالمئة عمّا كانت عليه عام 1990، في حين أنّها تدنّت إلى 33 بالمئة عن المستوى السابق في الأرياف.

إنّ أي شخص يقرأ هذه التقارير والمعلومات سيستنتج فوراً أنّ الحصار والعقوبات هي جرائم ضد الانسانية يستحق مرتكبوها المحاكمة. لأنّ ما حصل في العراق في العقد الذي تلا حرب الخليج كان جريمة تصفية مجتمع بأكمله ومجزرة جماعية بحق السكان المدنيين. وعام 2003، كان مشهداً سوريالياً أنّ وزير الدفاع الأميركي دونالد رمسفلد استنكر عرض التلفزيون العراقي لأسرى حرب أميركيين أثناء الغزو الأميركي لأنّ ذلك يُنقص من الحقوق الانسانية لهؤلاء الجنود وقد يجرح مشاعرهم، على الرغم من أنّ الولايات المتحدة لم تترك بنداً في وثائق جنيف ولاهاي والقوانين الدوليّة حول حقوق الانسان وطريقة التعامل مع

المدنيين إلا وخرقته ضد العراق منذ العام 1991 [1]. فهذه القوانين الدولية حرّمت قصف المدنيين في زمن الحرب وحظرت التجويع والعقاب الجماعي. وهذا ما ارتكبته أميركا بالضبط ضد العراق وما ارتكبته وترتكبه اسرئيل ضد ملايين الفلسطينيين تحت الاحتلال. حتى أنّ القرار 661 الصادر عن مجلس الأمن بشأن الحظر الدولي على العراق استثنى بالضبط السلع والمواد والغذاء والدواء وكلها متعلقة بالاستهلاك الانساني. وكان الحظر مقتصراً على الأسلحة والمواد الاستراتيجية ولكن أميركا التي أخذت على عاتقها تطبيق القرارات كما تشاء فرضت حظراً شاملاً على كل شيء تقريباً فلا يدخل العراق شيء إلا بمشيئتها. ولقد استفظع المجتمع الدولي هذه العقوبات والأهوال التي بدأ يعرفها عن العراق، حتى أضحت كل الدول، باستثناء أميركا وبريطانيا، تريد رفع العقوبات فوراً.

شراسة الغرب وصمت «الأشقاء»

في آذار/ مارس 1999 وجّه إدوارد سعيد ونعوم تشومسكي وغيرهما من أصحاب الضمير الحيّ في الولايات المتحدة نداءً إلى الشعب الأميركي والحكومة الأميركية لرفع العقوبات عن العراق وقّعها آلاف المثقفين ورجال الدين ودعاة حقوق الانسان ومنظات المجتمع المدني. ونشرت هذه العريضة صحيفة نيويورك تايمز يذيّلها توقيع سعيد وتشومسكي وألف اسم آخر من الشخصيات الأميركية المرموقة. ومما جاء في النداء:

«نحن الموقّعين أدناه ندعو حكومة الولايات المتحدة لإنهاء العقوبات ضد شعب العراق.

في نهاية العام 1998 ومرة ثانية في 1999 أمطرت الولايات المتحدة مجدداً القنابل على شعب العراق. ولكن عندما توقّفت القنابل عن السقوط، استمرت الحرب الأميركية ضد شعب العراق من خلال العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على العراق بإشارة من الادارة

---

(1) عرضت الادارة الأميركية يوم 24 تموز/ يوليو 2003 صور جثتي عدي وقصي ابني صدام حسين بعدما قتلهما الجنود الأميركان في 22 تموز/ يوليو في الموصل. وعلى الرغم من فظاظة منظر الجثث إلا أنّ أحداً لم يعترض على نشر هذه الصور.

الأميركية. هذه السياسة الأميركية ستقتل هذا الشهر وكل شهر 4500 طفل عراقي تحت سن الخامسة حسب تقارير الأمم المتحدة، كما قتلت عدداً مماثلاً الشهر الماضي والشهر الذي سبقه رجوعاً إلى العام 1991. منذ حرب الخليج، أكثر من مليون عراقي لقوا حتفهم من جراء عقوبات الأمم المتحدة المفروضة على العراق. إنّ معارضتكم للعقوبات لا تعني أنّكم تدعمون نظام صدام حسين، بل تعني أنّكم تدعمون الشعب العراقي. إنّ صدام حسين هو ديكتاتور مجرم يكافىء من يواليه ويقتل من يعارض نظامه. ولكن خلال الثمانينيات، وعندما تناسب ذلك مع المصلحة الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط، أغفلت الحكومة الأميركية جرائم صدام. في الواقع، لقد دأبت الشركات الأميركية والأوروبية على إمداد العراق بالمواد التي ساعدت صدام حسين على إنتاج أسلحة الدمار الشامل. وفي الوقت ذاته لم تؤثّر العقوبات الحالية على نمط معيشة صدام حسين وأعوانه. الطعام والدواء متوافر في العراق لمن يملك ثمنهما فقط. العقوبات أضرّت بالشعب العراقي. هذه العقوبات هي أسلحة دمار شامل»[1].

المؤسف أنّ الحكومات العربية ومعظمها موالٍ لأميركا لم تلتفت إلى الوضع المأساوي الانساني في العراق، بل كان لعبت دوراً تكاملياً مع الهجمة الأميركية على العراق بأن كرّست إعلامها لغسل أدمغة شعوبها بأنّ قضية العراق هي شخص صدّام حسين وكأنّه يمثل كل شيء عن العراق لكن ما هو أسوأ من يوم القيامة توقعه الولايات المتحدة بشعب العراق وأطفاله. ومع أنّ وسائل الاعلام والصحف العربية في بيروت والقاهرة والخليج كانت تنشر التقارير بين حين وآخر عن عمق المأساة العراقية على الصعيد الانساني، إلا أنّ ذلك لم يؤدّ إلى أي تحرك على الصعيد الرسمي الذي لا يمكنه معارضة مشيئة واشنطن. وفي أواسط التسعينيات بدأت الفضائيات العربية تدخل كل بيت ومعها صور فوتوغرافية وبرامج توثّق بالتفصيل الموت البطيء للشعب العراقي. فلم يعد لغزاً ما يحدث داخل العراق بالنسبة للشارع العربي فاستشاط الناس غضباً في العواصم العربية ولكن الأنظمة بقيت على تبعيتها. واستمر أسلوب المداهنة بين الحكومات العربية، حيث كانت معظم الزعماء إما في حالة

(1) New York Times, 28 March 1999.

عداء مع نظام العراق أو على الأقل يسيرون في فلك السياسة الأميركية في المنطقة. وأصبح الشعب العراقي الذي أذلته العقوبات يكره أميركا ويرى في تحدي صدّام للحصار عملاً وطنياً، كما قال مواطن عراقي ماتت ابنته من المرض لصحيفة أميركية (يو أس إيه توداي): «أريد من صدّام أن يقف في وجه أميركا لأنّها قطعت عني الماء والكهرباء وقتلت طفلتي».

أما المعارضة العراقية في الخارج، فقد تضاءل تفاؤلها حول سقوط صدّام السريع بعدما فشلت انتفاضة عام 1991، ومع الوقت لم يعد لها دور يذكر في شؤون العراق، ما عدا عقد مؤتمرات هنا وهناك وإصدار بيانات. حتى أنّ المعارضة في الخارج كان خطابها يقتصر على التنديد بالنظام والتكلم عن أهواله ولكن لم تقم حركة عراقية منظمة في المنافي والمغتربات تتبنى مأساة الحصار والمرض والجوع في الوطن وترفع الدراسات والملفات إلى أعلى المستويات العالمية وتضع يدها بيد المنظمات غير الحكومية المناهضة للحرب في المجتمعات الغربية وتضغط على أميركا لرفع الحصار. وأي جردة لعمل من هذا النوع سيلاحظ المرء أنّ منظمات إنسانية غربية في لندن وباريس والمدن الأميركية هي التي تبنّته وناهضت الحصار والحرب وتظاهرت وأرسلت المساعدات وتحدت حكوماتها. ومن أوائل التقارير عن الوضع الصحي في العراق كان من جامعة هارفرد في بوسطن عام 1991.

وكان أعضاء ومسؤولو لجنة التفتيش الدولية في العراق يتجولون بحثاً عن الأسلحة ويشاهدون بأمّ أعينهم حالة المجتمع المتدهورة وفقر البلاد. فلا عجب أنّ دنيس هوليداي منسق نشاطات الأمم المتحدة في العراق[1] استقال من منصبه احتجاجاً على «التدهور الاخلاقي والفكري الذي يحكم سلوك منظمة الأمم المتحدة والخارجية الأميركية

(1) UN Coordinator in Iraq.

والخارجية البريطانية والذي يؤدي إلى الإفناء الكامل للشعب العراقي». كما أنّ رولف أيكوس، رئيس اللجنة السكندينافي، تكلم كثيراً عن حال العراق وكان أخلاقياً في عمله ومقتنعاً بأنّ نهاية مهمته ستؤدي إلى رفع العقوبات. ولكن الولايات المتحدة كانت تخطط لإبقاء العقوبات طالما أنّ طريق بغداد والسيطرة على العراق كان غير مفتوح لها بوجود نظام البعث. وفي السنوات التي سبقت سقوط بغداد بأيدي الأميركيين، أخذت مواقف فرنسا وألمانيا والصين وروسيا تبتعد عن أميركا وبريطانيا وتطالب بقرارات بديلة لمعالجة الأزمة العراقية. ومع ذلك بقيت القضية مواجهة بين نظام البعث من ناحية وأميركا وبريطانيا من ناحية أخرى منذ 1990 وحتى سقوطه في 2003.

المؤسف أنّ الاعلام الغربي الواسع الانتشار كمحطات التلفزة الأميركية والصحف الكبرى كان إحدى أدوات أميركا والغرب في الحرب الطويلة الأمد على العراق وشعبه. فغطى هذا الاعلام أعمال لجنة التفتيش وتحديّات النظام بكثافة وكان جيش من المصورين والصحافيين يرافق جولات المفتشين وينشر كل خطوة على أنّها عمل خطير يقوم به العراق، فيما كان القتل الجماعي الذي نتج عن العقوبات لا يُثير أي اهتمام اعلامي غربي، فلم نشاهد على« سي إن إن» وغيرها ريبورتاجات مصورة عن الوضع في المستشفيات والكوارث الانسانية في مدن العراق وأريافه. وأصبحت أي تغطية اعلامية عن العراق يتم اختصارها بأنّه حديث عن صدّام، فبدا للمواطن العادي الأميركي والغربي بأنّ هناك شخصاً واحداً يعيش في العراق اسمه صدّام حسين، وأنّ أميركا الساعية إلى الخير والسلام في العالم تريد احتواءه ومن بعد يعيش الشعب في بحبوحة النعيم الأميركي.

وأصبحت محتويات الصحف اليومية ومحطات التلفزة في بريطانيا وأميركا لا يمكن تمييزها عما يقوله الناطقون باسم البيت الأبيض. حتى أنّ بعض الكتّاب الصحافيين كانوا يحمّسون الرأي العام ويهيئونه للحرب والعنف. فيكتب توماس فريدمان مراسل النيويورك تايمز أنّ «على أميركا أن تقصف العراق مرة ثانية وثالثة ورابعة ومراراً، حتى يفهم العراق أنّ



أميركا ستستعمل القوة ولن تفاوض ولن تتردد وستتصرف بدون موافقة الأمم المتحدة»[1].

ولم يرِد هذا الكاتب الحريّة والديمقراطية لشعب العراق، فهو سبق أن كتب عام 1991 إبان حرب الكويت ما يلي: «إنّ أفضل سيناريو للولايات المتحدة هو أن تحكم العراق طغمة عسكرية بيد من حديد ولكن على شرط أن لا يقترن اسمها بصدام حسين، لأن ذلك يشكل لنا إحراجاً». ويصل جنون فريدمان، الذي تتبارى الصحف العربية في ترجمة مقالاته ونشرها وتقوم الفضائيات بإجراء مقابلات معه وكأنّه من العظماء، إلى حدّ النداء إلى تدمير العراق على أساس أنّ ذلك سيخلّص العالم من صدّام، فيدعو الطائرات الأميركية إلى العمل: «أضربوا محطة كهرباء في العراق كل أسبوع حتى يصل الأمر إلى حدّ أنّ لا أحد يعرف متى يعود نور الكهرباء ومتى ينطفأ فيستنتجون أنّنا نسيطر على الوضع في بلدهم. استغلوا كل تحدّ من صدام لطائراتكم واقصفوا منزل أحد ضباطه»[2]. إنّ ترجمة مقالات هذا المعتوه وإجراء المقابلات معه على التلفزة العربية تجعل الحكام العرب يقومون بواجبهم الاعلامي تجاه الربيب الأميركي. لقد كانت دعوات فريدمان لقصف محطات الكهرباء نداء لارتكاب جرائم الحرب (وقد سبق وأن قامت إسرائيل مراراً بتدمير البنية التحتية وخصوصاً محطات الكهرباء في لبنان) وكتاباته كافية لإدانته كداعٍ للحرب والعنف والقتل ولم يكن أبداً صحافياً صاحب ضمير مهني. ذلك أنّ تدمير كل محطة كهرباء في العراق كان يعني تلف الأطعمة والأدوية لعدم التبريد وتعطيل المستشفيات وتلويث المياه ما يؤدي إلى المزيد من موت المدنيين والأطفال من الجوع والمرض، ناهيك عن الحرمان من أبسط مقومات الحياة العصرية التي يؤمّنها وجود الكهرباء.

---

(1) New York Times 24 February 1998.

(2) New York Times, 19 January 1999.